

## الائتلاف الوطني ودولة القانون والكرديستاني لا يؤيدون المشاركة في اجتهاع دهشق

2010-08-24 الموقع الرسمي لسماحة الشيخ جلال الدين الصغير

اشارت اطراف سياسية عراقية عدة الى ان تشكيل الحكومة المرتقبة خارج العراق، او عقد الاجتهاع المقرر في دهشق الاسبوع المقبل تقف وراءه اجندة سياسية، ويدل على الكتل العراقية عاجزة عن ادارة شؤونه الداخلية.

وقال القيادي في الائتلاف الوطني العراقي القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي الشيخ جلال الدين الصغير ان "الانباء التي تتحدث عن احتمالية عقد اجتهاع رئيسي او نيابي للاطراف السياسية العراقية بسوريا، مجرد مواضيع اعلامية، الا ان الجهات العراقية ان لم تستطع التوصل الى معالجات لقضاياها داخل العراق فلن يكون هكناً ان تحلها خارج البلاد".

واشار الشيخ الصغير الى ان "الائتلاف الوطني لا يدعم الاجتهاعات التي تتضمن اجندات سياسية للدول الخارجية، لان هذا النوع من الاجتهاعات عدا عن اضراره بالجهات العراقية، لن يحقق اية فائدة، ولاسيما ان هناك بعض الدول تسعى لفرض اجندتها على العراق عوضاً عن معالجة ازمتها".

من جانبه أوضح عضو ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر ان "ائتلاف دولة القانون لم يتلق دعوة رسمية حتى الان للمشاركة في الاجتهاع المزمع عقده في العاصمة السورية دهشق، الا ان اجتهاعاً من هذا النوع خارج البلاد دليل على عجز الاطراف العراقية عن تشكيل الحكومة المرتقبة، والتوصل الى اتفاق بشأن توزيع المناصب فيها بينها".

واضاف ان "المالكي قدر مقترحاً جديداً للائتلاف الوطني بهدف معالجة الازمات التي تحول دون تشكيل الحكومة، وسيتم عرض المقترح على القائمة العراقية فور عودة ايداع علاوي من جولته الخارجية".

واشار الى ان "تشكيل الحكومة المرتقبة، والتوصل الى اتفاقات داخل العراق يكون اكثر

سهولة من مناقشته خارج البلاد، ولاسيما ان جميع الاطراف العراقية قامت بزيارة دول الجوار، من دون التوصل الى نتائج تذكر، الا ان مناقشة الموضوع داخل العراق من شأنها ان تحقق نتائج جيدة بطريقة تجعلنا نتفاعل بشأن حسم مسألة تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب السيادية، ومن المؤمل ان تبدأ خطوات تشكيل الحكومة بعيد عيد الفطر".

من جهة اخرى، قال عضو الائتلاف الكردستاني دارا محمد امين ان "عقد اجتهاع في دهشق لا يزال مقترحاً ولم يصدر قرار رسمي بشأنه حتى الآن".

وتابع ان "الاجتهاعات سواء عقدت في سوريا او تركيا او ايران لن تحدث تغييرات في الوضع العراقي، فالمشكلة العراقية بانت تتمثل بفقدان الثقة بين الجهات السياسية" مستبعداً "تشكيل الحكومة من دون الدعم الاميركي، الا ان سبب الضغوطات الاميركية يكمن في عدم توافق الكتل العراقية فيها بينها، والا فان اميركا لديها اجندات الخاصة التي تسهم في المساعدة بتشكيل الحكومة العراقية".

وبيّن امين ان "عقد الاجتهاع الذي سيشارك فيه جميع الاطراف العراقية في سوريا سيتضمن الاجندات السياسية لعدد من الدول، وافضل الحلول للمسألة تهكن في استهرار المفاوضات ببغداد لحين التوصل الى اتفاق، بعدها يكون من الطبيعي عقد الاجتهاعات في اية دولة كانت، الا انه من الافضل ان تطلق الجهات العراقية وعوداً بأن يتوافقوا داخل بلدهم".

وافاد ان "عقد اجتهاع من هذا النوع من دون مشاركة الجانب الكردي من شأنه ان يضر بالحكومة الاتحادية، ويجب ان يتذكر جميع الاطراف السياسية ان الكرد سواء كانت لهم حقوق الاقلية ام الغالبية فان لديهم بعض المطالب الخاصة بهم".

من جهة اخرى، قال النائب عن القائمة العراقية فتاح الشيخ ان "القائمة العراقية تؤيد عقد اي اجتهاع يهدف الى تقريب وجهات نظر الاطراف العراقية، في اية دولة كانت".

وافاد الشيخ انه "لو لم تكن تلك الدول مهتمة بالشأن العراقي لها سعت الى عقد الاجتهاعات بغية مساعدتها في تقريب وجهات النظر، لأن العراق لم تكن له اية فائدة بالنسبة لتلك الدول بل انه تسبب لها بالاضرار".

وكانت صحيفة (الشرق الاوسط) قد نقلت في عددها الصادر اوس الاثنين، آراء عدد من المصادر العراقية في سوريا عن احتمالية زيارة وزير الخارجية التركي "احمد داود اوغلو" ومستشار السعودي "عبد العزيز بن عبد الله" الى العاصمة السورية دمشق لعقد اجتماع يضم قادة او مهثلي (ائتلاف دولة القانون، والائتلاف الوطني العراقي، والقائمة العراقية، وائتلاف الكتل الكردستانية) بهدف مناقشة مسألة تشكيل الحكومة العراقية المرتقبة، بمقترح تركي ودعم الدول العربية وروسيا خلال الاسبوع الحالي".

وكان العراق قد شهد حراكا سياسيا منذ مصادقة المحكمة الاتحادية في الأول من يونيو الماضي على نتائج الانتخابات النيابية، لكن الكتل الأربعة الفائزة في الانتخابات: العراقية (91 مقعداً) ودولة القانون (89) والائتلاف الوطني (70) والتحالف الكردستاني (43)، لم تتوصل الى تفاهات بشأن المناصب السيادية.

وتشهد البلاد أزمة دستورية على خلفية خرق المهلة المحددة لاختيار رئيس لمجلس النواب ونائبه ورئيس للجمهورية، مع تعثر المفاوضات الراهية الى تشكيل الحكومة العراقية المرتقبة.

ويتمسك ائتلاف دولة القانون (89 مقعداً) بالمالكي كمرشحه الوحيد لشغل منصب رئيس الوزراء في مفاوضاته مع الائتلاف الوطني العراقي (70 مقعداً وبيتزعه الحكيم)، فيما قدم الاخير اسما مرشحين اثنين للمنتصب، هما عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية المنتهية ولايته وابراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق.

وقرر الائتلاف الوطني الذي يضم المجلس الاعلى والتيار الصدري وحزب الفضيلة الى جانب احزاب اخرى، تعليق حواراته مع ائتلاف دولة القانون الى حين قيام الاخير بترشيح شخص آخر غير المالكي لمنصب رئاسة الوزراء.